The Jordanian National
Commission for Women

اللجنة الوطنية الأردنية
لشؤون المرأة

ورشة العمل الاقليمية
حول التصدى للعنف ضد المرأة فى المنطقة العربية
بيروت من (18-2018/9/19)

تجربة المملكة الاردنية الهاشمية مع الاليات الدولية في تقديم التقارير الخاصة باتفاقية الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة

تولي المملكة الاردنية الهاشمية الاهتمام بحماية وحقوق الانسان وحماية حقوق المرأة بشكل خاص، وكما تسعى باستمرار الى تعزيز وتمكين المرأة وتلتزم بكافة تعهداتها الدولية بما في ذلك القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة وتحقيق الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠) والغايات الواردة في اهداف التنمية الاخرى والمتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين .

* تقدم المملكة الاردنية الهاشمية مجموعة من التطورات التشريعية الدستورية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن مجموعة من الاصلاحات التي التزمت بها المرأة على مدار السنوات السابقة على الرغم من الصعوبات التي تواجهها نتيجة تدفق اللاجئين والذي ضغط على موارد الاردن .

*ان الاصلاح القانوني في الاردن فيما يخص القوانين التمييزية غير متقدم بالسرعة المطلوبة، ويجب تعديل الدستور بحيث تضاف كلمة الجنس الى المادة السادسة منه التي تتحدث عن المساواة بين الاردنيين ليتوافق مع مطالب المنظمات النسوية، وضرورة تعديل قانون الجنسية بحيث يسمح للمرأة بتمرير جنسيتها لا أبناءها ولكن لا يوجد نية لدى المملكة الاردنية الهاشمية برفع تحفظاته لأسباب ثقافية واجتماعية واقتصادية .

الدروس المستفادة

*ضعف التعاون والتنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني

* المنافسات بين الدول تعد حافز للدول في تعديل تشريعاتها بما تتوائم مع الاتفاقيات الدولية .

*التوقيع على الاتفاقيات الدولية يتطلب ضرورة تقديم تقارير دولية لغايات ابراز التقدم المحرز في مجال تعديل التشريعات والنهوض بها ويؤدي الى رفع مستوى الدولة بين الدول والاستفادة من

دور اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة في العمل على حماية المرأة من العنف والتعديلات التشريعية مع الشركاء سواء المجتمع المدني او الجهات الحكومية

تأسست اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة كآلية وطنية للنهوض بوضع المرأة في الأردن بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣٣٨٢/١١/٢١ في عام ١٩٩٢ وبرئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة وعضوية الوزراء المعنيين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وذلك من منطلق التزام الأردن بالنهوض بأوضاع المرأة وتعزيز مشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة وتأكيداً على تنفيذه لتعهداته الوطنية والعربية والدولية.

وقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢١ اعتبار اللجنة الوطنية المرجع لدى جميع الجهات الرسمية وممثلا للمملكة في كل ما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة، حيث تتلخص المهام والمسؤوليات المكلفة بها اللجنة في محاور العمل الرئيسية التالية:

- إدماج قضايا المرأة وأولوياتها في الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات والخطط والموازنات الوطنية.
- رصد قضايا التمييز ضد المرأة وتقييم واقعها ومتابعة ما تم إنجازه في إطار تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص .
- كسب التأييد والحشد لقضايا المرأة ونشر الوعي بأهمية دورها ومشاركتها في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة

واستكمالاً لمهام اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة ، فقد تم في عام ٢٠٠٨ إطلاق شبكة مناهضة العنف ضد المرأة (شبكة شمعة) والتي تضم في عضويتها ثمانون عضو من الجهات الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والناشطات في قضايا المرأة .

تسعى شبكة شمعة إلى تجميع وتنسيق الجهود الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ، وإيجاد مستوى أفضل في التنسيق والتشبيك بين كافة الجهات العاملة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة ، وفق منهج تشاركي يسعى إلى تجميع الجهود وتكثيفها والحد من الازدواجية والارتجالية في تنفيذ النشاطات.

وقد عملت شبكة شمعة وفق خطط تنفيذية تشاركية بهدف الحد من كافة أشكال العنف الموجه إلى المرأة، بالإضافة إلى إشراك كافة الأعضاء والجهات العاملة معها باعتبار أن مناهضة العنف ضد المرأة هي قضية وطنية تستوجب العمل ضمن رؤية وطنية محددة .

أهداف الشبكة

١. بناء الشراكات المجتمعية القوية، وتنسيق الجهود الوطنية، وتطوير أفضل الممارسات لمساعدة المرأة على العيش في بيئة آمنة والتمتع بالكرامة الإنسانية، والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص .

٢. تنسيق الجهود الوطنية المتخصصة والمتنوعة، وتوسيع قاعدة الشركاء بهدف الحد من العنف ضد المرأة بمساهمة كافة القطاعات العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني والأكاديمي والإعلامي باعتبار مناهضة العنف ضد المرأة " مسؤولية وطنية تشاركية " .

٣. القيام بجهود تشاركية لدعم جهود اعضاء الشبكة في مجال نشر الثقافة المجتمعية لمناهضة العنف ضد المرأة، وتعزيز بناء القدرات المؤسسية والفردية للجهات العاملة في إطار مناهضة العنف ضد المرأة، سعياً لتحسين مستوى البرامج والخدمات المقدمة كماً ونوعاً والارتقاء بها.

٤. العمل على تحقيق التكامل في البرامج والخدمات المهنية والبحثية والتوثيقية والخدماتية الموجهة لضحايا العنف من خلال متابعة ورصد وتوثيق ونشر المعلومات المتعلقة:

١. البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة
٢. المبادرات الوطنية للحد من العنف
٣. الخدمات المتاحة وطرق الوصول إليها

٤. التشريعات التي تدين العنف ضد المرأة

٥. الاستراتيجيات والخطط الوطنية والبرامج التي تتضمن بنوداً حول مناهضة العنف ضد المرأة.

٥. التواصل مع صانعي القرار في السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) وكسب تأييدهم لتبني مواقف موجهة لتعزيز الاتجاهات المجتمعية الرافضة للعنف ضد المرأة وحصر أسباب العنف ، وتوفير الخدمات العلاجية لضحايا العنف والمتسببين.

٦. المشاركة في تغيير الاتجاهات المجتمعية لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

وتم الان اعداد خطة تنفيذية للشبكة للأعوام (٢٠١٩-٢٠٢١) استكمالاً للنهج المؤسسي والتشاركي الذي تتبعه اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة في مأسسة وتأطير عمل اللجان المنبثقة عنها، وقد تم تطوير الخطة التنفيذية وفق منهجية عملية ميدانية تشاركية تعتمد على مشاركة كافة الشركاء ، والتكامل مع الجهات الوطنية الأخرى ، والشمول والتكاملية والواقعية ، وذلك بهدف الوصول إلى خطة تنفيذية وطنية تملك فرص التطبيق والتأثير والابتعاد عن الازدواجية وتكرار الأنشطة.

الحملة الدولية السنوية لمناهضة العنف ضد المرأة (حملة ١٦) يوم

ارتات اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة ومنذ عام ٢٠٠٨ تنفيذ انشطة وفعاليات خلال الحملة الدولية السنوية والتي تبدأ ١١/٢٥-١٢/١٠ من كل عام, وبالتعاون مع اعضاء شبكة شمعة وحيث يتم تنفيذ حوالي ٣٠٠نشاط وفي كل عام ويتم استهداف قضية مجتمعية محددة وعلى سبيل المثال تم التركيز في الحملات السابقة على قضية جرائم قتل النساء والفتيات ،وزواج القصر وغيره من اشكال العنف الممارس ضد المرأة . ويتم استخدام ادوات مختلفة لتوعية بهذه القضايا من خلال الورش التوعوية والمناظرات والمسرحيات التفاعلية والحملات الاعلامية والاعلانية بالشوارع .

لمحة عن مكتب شكاوى المرأة

تم تأسيس "مكتب شكاوى المرأة" عام (٢٠٠٩) في إطار مهام اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة ومحاور الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية الخاص بالأمن الانساني والحماية الاجتماعية وذلك لاستقبال الشكاوى المتعلقة بحالات العنف والتمييز ضد المرأة ، في إطار الأسرة أو العمل أو في الحياة العامة ومساعدة النساء وتمكينهن للحصول على حقوقهن التي نص عليها الدستور والقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من خلال المقابلة الشخصية في المكتب او من خلال خدمة خط المساعدة المجاني على رقم ٠٨٠٠٢٢٩٥٥ الذي يقدم الاستشارات الاجتماعية والقانونية والنفسية الاولية للمشتكيات على مدار الاربع وعشرون ساعة سبع ايام اسبوعياً من خلال الاخصائيين وكما يتم العمل على زيادة الوعي الاجتماعي العام بقضايا العنف والتمييز ضد المرأة وتم توقيع مذكرات تفاهم مع ثمانون جهة من الجهات الحكومية و غير الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني لغايات التعاون والتشبيك . وقد قام المكتب بإعداد ميثاق أخلاقي ليكون إطاراً مرجعياً معتمداً من قبل العاملين في المكتب والجهات الشريكة، حيث يتضمن إلزاماً للعاملين بالتقيد بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية الخدمة الإرشادية ومنها مبدأ التقبل واحترام السرية والخصوصية وحق اتخاذ القرار.

دور اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة في مجال التعديلات التشريعية

*تعمل اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة بمنحى تشاركي يعنى بدمج ومشاركة مختلف الجهات المعنية وبالتنسيق مع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة بإعداد لائحة مطالب بالتشريعات الواجب تعديلها لإحداث التغيير المنشود في مجال تعديل التشريعات والنهوض بها، ورفعها للحكومة والسلطة التشريعية واللجان الدائمة المعنية .

ابرز التعديلات التشريعية المعدلة في عام ٢٠١٧ :

*الغاء المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات التي تعفي المغتصب من عقوبته في حال تزويج المغتصبة .

*الغاء المادة ٩٨ من قانون العقوبات على انه يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي اقدم عليها بصورة غضب شديد .

* تعديل المادة ٦٢ من قانون العقوبات بمنح الام بالموافقة على اجراء عملية جراحية لا أبناءها .

* صدور قانون الحماية من العنف الاسري والذي تم تفعليه بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٦ .

The Jordanian National
Commission for Women

اللجنة الوطنية الأردنية
لشؤون المرأة

شكرا لحسن استماعكم

Thank You!